

## أضواء البيان

@ 66 @ إسرائيل { وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزَنُّوا بِالْقِسْطَاسِ  
الْمُسْتَقِيمِ ذَالِكِ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا } . .

فإن قيل : قد اخترتم أن المراد بالميزان في سورة الشورى وسورة الحديد ، هو العدل  
والإنصاف ، وأن المراد بالميزان في سورة الرحمن هو آلة الوزن المعروفة ، وذكرتم نظائر  
ذلك من الآيات القرآنية ، وعلى هذا الذي اخترتم يشكل الفرق بين الكتاب والميزان ، لأن  
الكتب السماوية كلها عدل وإنصاف . .  
فالجواب من وجهين : .

الأول منهما هو ما قدمنا مراراً من أن الشيء الواحد إذا عبر عنه بصفتين مختلفتين جاز  
عطفه على نفسه تنزيلاً للتغاير بين الصفات منزلة التغاير في الذوات ، ومن أمثلة ذلك في  
القرآن قوله تعالى { سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى \* الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى \*  
وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى \* وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى { فالموصوف واحد والصفات  
مختلفة ، وقد ساغ العطف لتغاير الصفات . ونظير ذلك من كلام العرب قول الشاعر : سَبِّحْ  
اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى \* الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى \* وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى \*  
وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى { فالموصوف واحد والصفات مختلفة ، وقد ساغ العطف لتغاير  
الصفات . ونظير ذلك من كلام العرب قول الشاعر : % ( إلى الملك القرم وابن الهما % م  
وليث الكتيبة في المزدحم ) % .  
وأما الوجه الثاني : .

فهو ما أشار إليه العلامة ابن القيم رحمه الله في إعلام الموقعين ، من المغايرة في الجملة  
بين الكتاب والميزان . .

وإيضاح ذلك : أن المراد بالكتاب هو العدل والإنصاف المصرح به في الكتب السماوية . .  
وأما الميزان : فيصدق بالعدل والإنصاف الذي لم يصرح به في الكتب السماوية ، ولكنه  
معلوم مما صرح به فيها . .

فالتأفيف في قوله تعالى { فَلَا تَقُولُ لَهُمْ أَوْفٍ } ، من الكتاب لأنه مصرح به في  
الكتاب ، ومنع ضرب الوالدين مثلاً المدلول عليه بالنهي على التأفيف من الميزان ، أي من  
العدل والإنصاف الذي أنزله الله مع رسله . .

وقبول شهادة العدلين في الرجعة والطلاق المنصوص في قوله تعالى : { وَأَشْهَدُوا  
ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ } من الكتاب الذي أنزله الله ، لأنه مصرح به فيه .

